رئيس الحكومة وخمسة وزراء يناقشون النقباء بقرار الاستثناء من الدعم

عرنوس يعرض الواقع الاقتصادي الراهن ويريد إيصال الدعم بشكل شفاف

◄ نقيب المحامين: ليس كل المحامين والأطباء والمهندسين الذين مارسوا المهنة أكثر من عشر سنوات سيرفع عنهم الدعم

◄ نقيب المهندسين: المكاتب الهندسية التي سوف تستثنى من الدعم من كان دخلها مرتفعاً في السنوات الماضية

| محمد منار حميجو

بعد الجدل الذي أثير حول مسألة استبعاد شريحة من المواطنين من الدعم منها المحامون والأطباء والمهندسون وأطباء الأسنان والصيادلة الذين مضى أكثر من عشر سنوات على ممارستهم للمهنة اجتمعت أمس النقابات المهنية مع رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس بحضور خمس وزراء لمناقشة هذه المسألة والأوضاع الاقتصادية لهذه النقابات إضافة إلى موضوع تحويل مكاتب وعيادات المحامين والمهندسين والأطباء إلى تجارية.

وخلال ترؤسه الاجتماع أكد عرنوس أهمية الدور الذي تلعبه النقابات المهنية في الحياة المجتمعية والاقتصادية للبلاد كشريك أساسي وفعال في عمل جميع مكونات الدولة واتخاذ وصنع القرارات التي تمس المنتسبين إليها بشكل خاص والدفاع عن حقوقهم والعمل لحل الصعوبات التي تعترضهم بالتنسيق والتعاون مع مختلف الجهات الحكومية.

وشدد عرنوس على استمرار الحكومة في تقديم الدعم للنقابات المهنية وتأمين مستلزمات عملها في شتى المجالات بما يمكنها من لعب دور رئيسي وداعم للعمل الحكومي وبما يحقق المصلحة الوطنية العليا.

واستعرض خلال الاجتماع الواقع الاقتصادي الراهن والجهود الحكومية المبذولة لزيادة الإنتاج في مختلف القطاعات وتأمين المزيد من فرص العمل وتوفير احتياجات المواطن الأساسية ومتطلبات السوق المحلية من مختلف السلع والمواد الأساسية كالمشتقات النفطية والقمح وغيرها كذلك ما يتم العمل عليه بالتنسيق مع الاتحادات والمنظمات والنقابات المهنية لإيصال الدعم بشكل شفاف ودقيق لمستحقيه الحقيقيين من أصحاب الدخل المحدود والمتقاعدين ومعدومي الدخل وتطوير برامج وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في مجال الدعم الاجتماعي المقدم للأسر الأكثر احتياجاً.

وتم خلال الاجتماع تأكيد أهمية التواصل المستمر بين الوزارات والنقابات للاطلاع على خطة الحكومة في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية والخدمية وتطوير عمل هذه النقابات وتحسين الواقع المعيشي للمنتسبين إليها من خلال التوجه نحو العمل الاستثماري وتعزيز الإيرادات وضرورة تطوير التشريعات الخاصة بعمل كل نقابة وتوسيع دورها في مجال إعداد الكوادر المؤهلة والمدربة التي تلبي احتياجات سوق العمل في المرحلة المقبلة، كذلك استمرار النقابات المهنية بتقديم الخدمات للمواطنين بجودة وأسعار مقبولة وتوفير الدعم للمنتسبين إلى تلك النقابات من خلال الصناديق التابعة لها.

من جهته كشف نقيب المحامين الفراس فارس أنه تم في الاجتماع مناقشة موضوع الدعم والأوضاع الاقتصادية، معلناً أنه ليس كل المحامين والمهندسين والأطباء وأطباء الأسنان الذين مارسوا المهنة عشر سنوات سيرفع عنهم الدعم بل سيتم استثناء من أوضاعهم صعبة بمعنى أنهم سيتلقون الدعم كاملاً وفق تقديرات فروع نقاباتهم.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح فارس أن النقابات طرحت وجهة نظرها في الاجتماع حول أن هناك العديد من المحامين والمهندسين والأطباء وأطباء الأسنان دمرت مكاتبهم وهجروا من محافظة لأخرى كما أن آخرين يعيشون ظروفاً صعبة رغم مضي سنوات على ممارستهم مهنتهم، مؤكداً أنه النقابات ستعمم لفروعها في المحافظات لتحديد من يستحق الدعم من غيرهم.

فارس أشار إلى أن هناك نقابات لن يرفع عنها الدعم منها المعلمون والمهن الطبية والتمريض.

وفيما يتعلق بتحويل مكاتب المحامين إلى تجارية أكد فارس أنه تم حل موضوع مكاتب المحامين اللذين خصصو جزءاً من منازلهم كمكاتب لهم بالتعاون مع الهيئة العامة للضرائب والرسوم في وزارة المالية وبالتالي سيتم تعديل قرار وزارة المالية في هذا الخصوص بمعنى أن هذه المكاتب لن تكون تجارية.

من جهته اعتبر نقيب المهندسين غياث القطيني استثناء الذين مارسوا المهنة عشرة سنوات ويعانون ظروفاً اقتصادية صعبة من مسألة رفع الدعم عنهم بالخطوة الإيجابية، مشيراً إلى أن الفروع هي التي سوف تقدر موضوع المهندسين الذين يستحقون الدعم من عدمه.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح القطيني أنه تم التواصل أمس مع رئيسي فرعي الرقة وإدلب لتحديد المهندسين الذين مارسوا المهنة عشر سنوات ودخل كل مكتب لتحديد من يستحق الدعم منهم أو من لا يستحقه، مشيراً إلى أن تقدير دخل هذه المكاتب لن يتم وفق سنة فقط بل خلال السنوات الماضية بمعنى أن المكتب الذي دخله مرتفع وثابت خلال السنوات الماضية هو الذي سوف يستثنى من الدعم.

وأضاف القطيني: نحاول قدر المستطاع أن نكون منطقيين في كل معلومة سوف نعطيها، مشيراً إلى أنه تم حل موضوع قرار وزارة المالية بتحويل مكتب المهندس إلى تجاري وذلك أن مكتب المهندس الذي فتحه في منزله يبقى سكنياً لأن تحويله إلى تجاري هي مسؤولية المحافظة.

وحضر اللقاء وزراء الأشغال العامة والإسكان والعدل والمالية والصحة والأمن العام لرئاسة مجلس الوزراء ورؤساء نقابات المهندسين وأطباء الأسنان والمهندسين الزراعيين والصيادلة والمهن المالية والمحاسبية والمقاولين والمحامين والمعلمين والأطباء البيطريين والتمريض والمهن الطبية المساعدة والفنانين ونائب نقيب الأطباء.

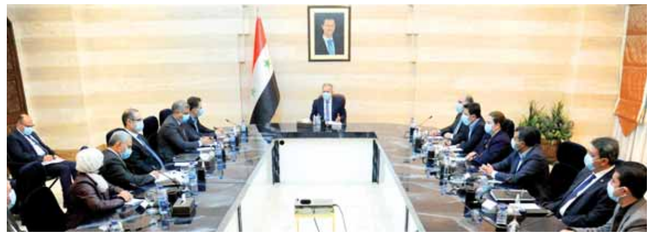

• مهن لن يرفع عنها الدعم... المعلمون والممرضون

• فارس: تم حل موضوع تحويل مكاتب المحامين والمهندسين إلى تجارية

في وقت الزمن يساوي فلوس.. المبرمجون السوريون يتدربون في مؤسسات الدولة بفرنكات ويعملون لمصلحة شركات خارجية بالعملة الصعبة

| طلال ماضي

تواجه شركات التكنولوجيا الناشئة في سورية مشكلات قد لا يتخيلها البعض، من ضعف رأس المال العامل لشركاتهم، ومن خدمة الانترنت الضعيفة، ومن فقدان الأدوات من حواسب عملاقة وتجهيزات كمبيوترية وبرامج، إضافة إلى الروتين والترخيص الإداري، وملاحة المالية التي تعاملهم معاملة صناعة الجوارب والعلكة.

وعلى الرغم من كل هذه الصعوبات هناك انتشار مقبول لأعمال التطبيقات الالكترونية وطلب كبير على هذه الاختصاصات حيث لا تكاد تخلو صفحة إعلانات مبوبة من طلبين أو أكثر لمهندسين من ذوي الخبرة وبرواتب مغرية لكنها للأسف هذه الوظائف مفقودة في سورية.

وعلى الرغم من توافر كليات هندسية متخصصة بالمعلوماتية والاتصالات وتقانة المعلومات وهي تخرج سنوياً مئات الطلبة إلا أنه من النادر أن تجد من يملك الخبرة والتدريب يعمل ضمن البلد وإن كان موجوداً داخل سورية فهو يعمل لمصلحة شركات خارجية ويقبض بالعملة الصعبة.

وللأسف إن راتب الموظف المبرمج ومن يعمل في الشبكات وبأي صفة تكنولوجية كان راتبه مثل راتب أي موظف فئة أولى أو زميل مهندس له يحصل على راتبه المقطوع وطبيعة عمل واختصاص فقط من دون أي تعويضات أخرى كما بينت منال الأشهب مديرة الموارد البشرية في وزارة الاتصالات والتقانة.

وأضافت الأشهب: نعاني كثيراً من صعوبة تأمين المهندسين المدربين، وفي حال تم فرزهم من مجلس الوزراء فإنه عند فرز المهندسين تكون الأعداد قليلة جداً ولا تستمر بالعمل بالوزارة بعد أن يتلقوا التدريب ويصبح لديهم خبرة يقدمون استقالتهم ويتجهون للعمل في القطاع الخاص، أو لدى شركات خارجية، أو يسافرون خارج البلد، لكون هذا الاختصاص مطلوباً جداً، ولا يوجد تقدير مادي له في قانون العمل الحالي.

وأشارت الأشهب إلى أن مشاريع الوزارة القائمة حالياً تتطلب عشرات المهندسين من اختصاص معلوماتية، ومن أجل توطين الخبرات يجب وضع أنظمة تعويضات وحوافز واضحة ودقيقة لمنح هذه الخبرات ما تستحقه مقابل الجهد الذي تقدمه، لافتة إلى أن القطاع الإداري ليس له نظام حوافز وسقف المكافآت سنوياً لمن يحصل عليها أقل من ٤٠ ألف ليرة، وهذه الأسباب تدفع من لديه خبرة إلى البحث عن فرصة عمل وتقديم استقالته.

الأستاذة الجامعية اختصاص معلوماتية الدكتورة سيرا أستور قالت في تصريح لـ«الوطن»: على مستوى مهندسي المعلوماتية توجد صعوبة في البلد لاستقطابهم إلى الجامعات خلافاً لبقية الاختصاصات الأخرى، لكون هذه الاختصاصات مطلوبة بكثرة والجميع فتح خطوط عمل خارج البلد ويعملون في جبهة أخرى.

وأشارت أستور إلى أن السوق المحلية بحاجة إلى فرق عمل لمتابعة شركات البرمجة وأعمالهم، وخاصة أننا نتحدث عن تكنولوجيا سريعة جداً في وقت نجد أن الزمن يساوي مالاً وكل تأخير يعني خسارة.

واعتبرت أستور أن تناقص أعداد الخبراء في مجال المعلوماتية في الأسواق السورية يعود إلى أنه لا أحد يعمل ببلاش اليوم وسط الرواتب المتدنية، ومن غير المعقول أن يكون راتب المبرمج في سورية ١٠٠ ألف ليرة وخارج سورية أكثر من ٥ ملايين ليرة.

ولكون صناعة تطبيقات المعلومات والاتصالات تلعب دوراً في جميع المجالات الاقتصاد السلعي والخدمي وفي مجالات الإدارة الحكومية والخاصة في حياة الأفراد، فإنه يفترض أن يكون لها توصيفها الوظيفي الخاص، وتصنيفها التجاري الخاص، وألا تعامل معاملة صناعة العلكة والجرابات.

الكهرباء لا تشتري الأمبيرات ولا ترخص لها.. ومن الأجدى توجيه محروقات الأمبيرات للتدفئة وتخفيف الضغط على الكهرباء

الضاهر لـ«الوطن»: بسبب الغاز تراجع توليد الكهرباء.. وخمس شركات تقدمت بطلبات لبناء محطات كهروشمسية

| عبد الهادي شباط

نفى مدير عام مؤسسة نقل وتوزيع الكهرباء فواز الضاهر لـ«الوطن» شراء الأمبيرات أو نقلها وتوزيعها عبر شبكة الكهرباء، مؤكداً أن وزارة الكهرباء لا ترخص لإنتاج الأمبيرات ولا تسمح باستخدام شبكاتها لبيع الطاقات الناتجة عن التوليد بهذه الطريقة.

واعتبر أنه من الأجدى أن توجه كميات المحروقات التي يتم استخدامها لتوليد الأمبيرات لاستخدامات التدفئة المنزلية لتأمين جزء من احتياجات المواطن خلال فصل الشتاء وتخفيف الضغط على استخدامات الكهرباء لأغراض التدفئة وتسخين المياه.

وبين أن القانون رقم ٣٢ لعام ٢٠٢١ كان واضحاً وسمح فقط بجواز شراء الكهرباء المنتجة من مشاريع الطاقات المتجددة التي يمكن ربطها على شبكة النقل أو شبكة التوزيع في حال توافرت الإمكانات الفنية لذلك من أجل المساهمة في تنفيذ إستراتيجية الطاقات المتجددة وتشجيع تنفيذ مشاريع الطاقات المتجددة الكبيرة لإنتاج الكهرباء بما يمكّن المؤسسة العامة لنقل وتوزيع الكهرباء من شراء الطاقة المنتجة منها.

وأوضح أن وزارة الكهرباء اليوم مهتمة بكل مشاريع الطاقات المتجددة وحالياً يتم متابعة ما تم الإعلان عنه مؤخراً عن تقدم خمس شركات من القطاع الخاص بطلبات رسمية إلى الوزارة لإنشاء خمس محطات كهربائية تعمل على الطاقات المتجددة «كهروشمسية تحديداً» في أربع محافظات، حيث تم وضع الطلبات الخمسة على الفور على طاولة اللجان الفنية المختصة، في خطوة تسبق مرحلة منح الترخيص النهائي للشركات الخمس المتقدمة.

وعن الواقع الحالي بين الضاهر أنه تم حل اللجنة التي تم تشكيلها في وقت سابق لتحديد ومتابعة برامج التقنين لأنها لم تحقق نتائج مهمة وعادت هذه المهمة إلى مؤسسة نقل وتوزيع الكهرباء لكونها من المهام الأساسية في المؤسسة ويتم العمل على متابعة وتحديد برامج التقنين على مدار الساعة وتحسين عدالة التقنين.

وبين أن فواتير الكهرباء حسب التعرفة الجديدة لم تصدر بعد وستكون مع بداية العام القادم ٢٠٢٢ بالتزامن مع انتهاء الدورة السادسة من العام الجاري وهي الدورة التي بدئ تطبيق تعرفة الكهرباء الجديدة معها.

وعن الواقع الحالي للكهرباء بين أن كميات التوليد سجلت تراجعاً إضافياً عما كانت عليه وانخفضت لحدود ١٩٠٠ ميغاواط في الأيام الأخيرة تزامناً مع تراجع توريدات الغاز لحدود ٧,٥ ملايين متر مكعب يومياً وأنه يتم حالياً العمل على العديد من البدائل والحلول لتحقيق أي تحسن ممكن في توليد وتوزيع الطاقة الكهربائية.

وبالعودة للطاقات المتجددة التي يكثر الحديث عنها باعتبارها قد تمثل حلاً أو بديلاً من الطاقة الكهربائية التقليدية ورغم تشجيع وزارة الكهرباء للتوسع في استخدام الطاقات المتجددة وفي مختلف المجالات وخاصة المنزلي تزامناً مع تراجع الطاقة الكهربائية المتوفرة مازال هناك الكثير من الملاحظات حول طبيعة ونوع اللواقط الشمسية المتوافرة في السوق المحلية مع غياب مختبرات مختصة لفحص كفاءة ومواصفات هذه اللواقط إضافة لغياب تقديرات دقيقة حول الاحتياجات من هذه اللواقط باستثناء ما تحدث به المركز الوطني لبحوث الطاقة حول عدد اللواقط التي وردت في إجازات الاستيراد التي قد تكون نفذت بشكل كامل أو نسبي ومنه في العام الماضي ٢٠٢٠ ورد إجازات استيراد للمركز تشتمل على طلبات لتوريد نحو ٤٥ ألف لاقط شمسي لكن المتوقع أن يرتفع الطلب على لوازم الطاقات البديلة خلال المرحلة المقبلة بعد زيادة التوجه في الاعتماد على توفير الطاقة عبر الطاقات المتجددة ومنه لابد أن يتم تحديث آليات التدقيق وتحديد المواصفات لمستلزمات هذه العملية وتأمين المخابر اللازمة لفحص العينات ووضع آليات صحيحة لضمان عدم حدوث حالات استغلال ومتاجرة لحاجة الناس لمثل هذه المستلزمات ومثال على ذلك المدخرات (البطاريات) التي بات يرتفع الطلب عليها لتأمين مستلزمات إنتاج الطاقات البديلة تحتاج لآلية ضبط لعملية توريدها ضمن المواصفات والمعايير المسموح بها والتي تحقق كفاءة أكثر لجهة الفعالية وسنوات الاستخدام.

عضو لجنة مربي دواجن يرد على وزير التموين:

ليس هناك موسمان لإنتاج الفروج!.. وانخفاض حاد باستهلاك الفروج بسبب انخفاض القدرة الشرائية للمستهلك

| رامز محفوظ

نفى عضو لجنة مربي الدواجن حكمت حداد أن يكون هناك موسمان لإنتاج الفروج كما جاء في تصريح وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عمرو سالم لتبرير ارتفاع أسعار الفروج بشكل كبير مؤخراً، وقال: هناك موسم إنتاج واحد فقط في السنة وهو مستمر حالياً.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح حداد أن كلفة إنتاج الفروج حالياً مرتفعة وأضيفت اليوم إلى التكاليف المدفوعة من المزارعين كلفة التدفئة، مشيراً إلى أن الفروج لا يعتبر مرتفعاً حالياً لكن المشكلة أن دخل المواطن هو المنخفض.

وأوضح حداد أن إنتاج سورية من الفروج انخفض انخفاضاً ملموساً منذ شهرين تقريباً، ومع ارتفاع التكاليف بسبب التدفئة، وقال: من المتوقع أن يخرج نسبة من مربي الفروج عن الإنتاج، لأنه ليس كل المربين لديهم التجهيزات والقدرة على تأمين التدفئة لمداجنهم لذا سنلاحظ أن العديد من المربين سيعزفون عن التربية خلال موسم الشتاء ونتيجة لذلك من المتوقع أن تنخفض الكميات المنتجة من الفروج.

وأشار إلى أن إنتاج سورية حالياً من الفروج لا يتجاوز ٣٠ بالمئة من حجم التربية التي من الممكن تربيتها، مبيناً أن القوة الشرائية هي التي تحدد استهلاك الفروج وحاجة السوق ولو أن هناك قوة شرائية لكان سعر كيلو الفروج اليوم بحدود ١٥ ألف ليرة لكن نتيجة ضعف القوة الشرائية انخفض الاستهلاك.

ولفت حداد إلى أن استهلاك الفروج انخفض بشكل واضح منذ شهرين تقريباً وذلك مع ارتفاع أسعار معظم المواد الأخرى خلال هذه الفترة لذا نجد أن الكثير من المواطنين خفضوا استهلاكهم من الفروج أو تم إلغاؤه من قائمة احتياجاتهم الشهرية.

وبين أن هناك عدة مواسم لاستهلاك الفروج وليست مواسم إنتاج مثل موسم رمضان ورأس السنة وأعياد الميلاد وغيرها، وقال: لن يكون هناك أي بوادر لانخفاض سعر الفروج بعد شهر تعقيباً على كلام الوزير وعن قيام السورية للتجارة بطرح الفروج الآن للمواطنين كتدخل إيجابي ريثما يبدأ الموسم القادم بعد نحو الشهر وتعود الأسعار إلى الانخفاض.

وقال: استبعد حداد أن ينخفض سعر الفروج خلال موسم أعياد الميلاد ورأس السنة، وأتوقع أن يرتفع سعره في موسم الأعياد مع ازدياد استهلاك الفروج خلال هذه الفترة.

وكان وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عمرو سالم نشر مؤخراً عبر صفحته على «فيسبوك» أن أسعار الفروج سجلت ارتفاعاً ملحوظاً بسبب وقوعنا بين موسمين من مواسم إنتاج الفروج.

سعر الكيلو ٣٨ ألفاً وبنشرة التموين ٢٥ ألفاً

صناعي: التاجر يخسر في البن من ٣٠٠٠ إلى ٤٠٠٠ ليرة بالكيلو

| الوطن

يبدو أن الأيام المقبلة ستضع محبي القهوة أمام خيارين إما قبول واقع أسعار مادة البن أو اللجوء إلى الأنواع الرديئة غير التي اعتادوا عليها نظراً لارتفاع سعرها بشكل دوري وخاصة القهوة المهيلة (التي يضاف لها حبوب الهال) لعدم وجود تسعيرة محددة للهال.

وفي الغضون لم تسجل التسعيرة الصادرة عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك حضوراً قوياً في الأسواق فقد تراوح سعر كيلو البن الملحون المهيّل في الأسواق بين ٣١ ألف ليرة و٣٨ ألفاً للنوع الممتاز أما النوع المقبول سجل بين ٢٢ ألفاً ٢٥ ألفاً.

وعن حال السوق بين «سامر» صاحب محل لبيع القهوة أن تجارة البن أصبحت خاسرة في الوقت الراهن لمن يعمل بضمير حيث أغلبية البن الملحون في الأسواق هو مخلوط بين نوعين من الحبوب ممتازة ومقبولة وذلك لا يمكن كشفه من الناس لأن الفرق في حجم الحبة ونوعها الذي يصعب تمييزه للعامة لجعل السعر مناسباً للمستهلك فمن المستحيل أن تكون حبوب النوع ممتاز بسعر أقل من ٣٠ ألفاً أنها تباع جملة ٢٥ ألف من دون حساب أجرة التصنيع من تعبئة وكهرباء وغيرها مضيفاً إن سبب الارتفاع هو نقص المادة حسبما يبرر به تجار الجملة لنا.

من جهته لم يعط عضو غرفة صناعة دمشق طلال قلعجي توضيحاً بهذا الخصوص وعزا ذلك إلى وجود فوضى كبيرة في الأسواق حالياً عالمياً، موضحاً أن التاجر يخسر ما يقارب الـ٣٠٠٠ و٤٠٠٠ ليرة عن سعر التكلفة.

وفي سياق متصل بين رئيس جمعية حماية المستهلك عبد العزيز المعقالي رصد حالات خلط بين نوعين من البن تم ضبطها الأسبوع الماضي وبيعها على أنها بن ممتاز لتحقيق هامش ربح أكبر، مشيراً إلى أنه تم توجيه كتاب إلى مديرية تموين دمشق لأخذ عينات والتأكد من نوعية البن الملحون

ولفت المعقالي إلى تباين الأسعار في مختلف المناطق وعدم وجود تسعيرة محددة.

وحسب التسعيرة الصادرة عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بداية الشهر الماضي تم تحديد سعر كيلو مبيع الجملة للبن الأخضر (غير المحمص) قياس ١٦ /١٧ بـ١٧٠٠٠ ليرة وقياس ١٧ /١٨ بـ١٨٠٠٠ ليرة وقياس ١٩ بسعر ١٨٥٠٠ ليرة أما بالنسبة لسعر مبيع البن المحمص الملحون للمستهلك «من دون هيل» ٢٢٥٠٠ ليرة.